

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1997/L.94
11 April 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء
من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم
المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

اسبانيا*، استراليا*، إسرائيل*، ألمانيا، آيسلندا*، إيطاليا، بلجيكا*، بلغاريا،
الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة*، الدانمرك،
رومانيا*، سلوفينيا*، السويد*، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، نيكاراغوا، هندوراس*، هنغاريا*، الولايات المتحدة
الأمريكية: مشروع قرار

١٩٩٧... حقوق الإنسان في كوبا

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرارها ٦٩/١٩٩٦ المؤرخ في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، المتعلق بتمديد ولاية المقرر الخاص
للجنة المعني باستعراض حالة حقوق الإنسان في كوبا وتقديم تقرير عنها ومواصلة الاتصال المباشر مع
حكومة كوبا ومواطنيها،

وإذ تلاحظ قرار الجمعية العامة ١١٣/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن حالة حقوق
الإنسان في كوبا،

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على النحو المذكور في ميثاق الأمم المتحدة والمبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي صكوك حقوق الإنسان الأخرى الواجبة التطبيق،

وإذ تضع في اعتبارها التقرير المقدم إليها من المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في كوبا (E/CN.4/1997/53)،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء استمرار الانتهاكات في كوبا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثل حرية الفكر، والوجدان والدين، والرأي والتعبير، والتجمع وتكوين الجمعيات، والحقوق المرتبطة بإقامة العدل،

وإذ يثير جزعها انتهاك حكومة كوبا للحق في الحياة بإسقاط طائرتين مدنيتين غير مسلحتين في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦،

١- تشني على تقرير المقرر الخاص وجهوده الرامية إلى أداء ولايته فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في كوبا؛

٢- تطلب إلى حكومة كوبا أن تتيح للمقرر الخاص الفرصة لأداء ولايته بالكامل، وخاصة بالسماح له بزيارة كوبا؛

٣- تعرب عن القلق بوجه خاص لأن حكومة كوبا لم تنفذ التزامها، الذي تشترك فيه جميع الدول الأعضاء، بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان، وفقاً للمادتين ٥٥ و٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة؛

٤- تطلب إلى حكومة كوبا النظر في الانضمام إلى صكوك حقوق الإنسان التي لم تصبح طرفاً فيها بعد؛

٥- تأسف بشدة للتقارير المتعددة عن انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية حسبما هو مبين في تقرير المقرر الخاص، وتحث حكومة كوبا على كفالة حرية التعبير والتجمع وحرية التظاهر السلمي، بما في ذلك بالسماح للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية بالعمل بحرية في البلد، وبإصلاح التشريعات في هذا المجال؛

٦- تطلب إلى حكومة كوبا تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص بجعل احترامها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية متمشياً مع القانون الدولي وصكوك حقوق الإنسان الدولية الواجبة التطبيق، وإنهاء كافة انتهاكات حقوق الإنسان بما يشمل بصفة خاصة احتجاج وسجن وكذلك مضايقة وتهديد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرها ممن يمارسون حقوقهم بالوسائل السلمية، والسماح للمنظمات الإنسانية غير الحكومية والوكالات الإنسانية الدولية بزيارة السجون؛

- ٧- تطلب بوجه خاص إلى حكومة كوبا إطلاق سراح الأشخاص العديدين المحتجزين لقيامهم بأنشطة ذات طابع سياسي، بمن فيهم المذكورون تحديداً في تقرير المقرر الخاص ممن يعانون من نقص الرعاية الطبية أثناء وجودهم في السجن أو ممن تتعرض حقوقهم كصحفيين أو قانونيين لإعاقة أو إنكار؛
- ٨- تطلب إلى حكومة كوبا أن تكفل حماية حقوق العمال بما في ذلك من خلال نظم المفاوضة الجماعية المستقلة والمعممة؛
- ٩- تقرر تمديد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة واحدة؛
- ١٠- ترجو من المقرر الخاص الإبقاء على اتصالات مباشرة مع حكومة كوبا ومواطنيها على النحو المحدد في القرارات السابقة للجنة؛
- ١١- تطلب أن تواصل الآليات القائمة التابعة للجنة حقوق الإنسان إيلاء الاهتمام لحالة حقوق الإنسان في كوبا؛
- ١٢- تدعو المقرر الخاص والآليات القائمة المختصة بمواضيع محددة والتابعة للجنة إلى التعاون تعاوناً كاملاً وإلى تبادل المعلومات والاستنتاجات بشأن حالة حقوق الإنسان في كوبا؛
- ١٣- ترجو من الأمين العام تقديم كل المساعدة اللازمة إلى المقرر الخاص؛
- ١٤- ترجو من المقرر الخاص أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين عن نتائج المساعي التي يبذلها عملاً بهذا القرار؛
- ١٥- تدعو حكومة كوبا إلى النظر في إمكانية طلب وضع برنامج للخدمات الاستشارية.
